الأمن في ظل الإعلام وتقنيات التواصل

د. ياسر غازي(*)

مقدمة

تبدو مقاربة العلاقة بين الأمن بمفهومه الشامل وبين الإعلام وتقنيات التواصل الحديثة، أشبه بالغوص في بحر هائج تتلاطم أمواجه في كل اتجاه. ونظراً لازدياد تدخل تقنيات العصر هذه في حياتنا اليومية، في ثقافتنا وعاداتنا وأعمالنا واقتصادنا وأمننا، بل وتحولها إلى نمط حياة لدى مختلف المجتمعات وبطريقة **الإسقاط المفاجىء** لا **الاستيعاب التدريجي**، مع ما نتج وينتج عن ذلك من تداعيات خطرة أحياناً، خصوصاً على المجتمعات العربية التي غالباً ما تلعب دور المتلقي، فقد بات لزاماً على الباحثين العرب سبر غور هذا الفضاء الشاسع علّهم يتلمّسون سقوفاً له أو حدوداً تساعدهم على وضع أسس للتعامل مع تحدياته، وخلق معايير بل قوانين من شأنها، لو وُجدت، أن تؤمن لمجتمعاتنا العربية تعاملاً آمناً مع هذا "العالم الافتراضي" اللامحدود.

وعليه يهدف هذا البحث لإظهار مدى تأثير الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على الأمن؛ معرجًا على تجربتي كل من مصر ولبنان راصدًا التداخل الجليّ بين الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من جهة والرأي العام من جهة ثانية والأمن من جهة ثالثة، في هذين البلدين. وذلك بوصف مصر الدولة العربية الكبرى، قد خبرت عميقاً منذ عام ٢٠١١ كل إرهاصات تداخل الإعلام ووسائل التواصل مع الرأي العام والأمن المصريين وبكل تجلياتها في واقع المجتمع والنظام السياسي. وبوصف لبنان "بلد الحريات"، ستضيء هذه الدراسة على فرادة توليفته الإعلامية - المعلوماتية واختلاف معايير تأثيرها على الرأي العام فيه، وانعكاس ذلك على أمنه القومي.

إشكالية البحث

أمام تعقيدات العولمة يُطرح سؤال عن مدى

(*) دكتوراه في الحقوق.

وعي القائمين على الإعلام لمفهوم الأمن الوطني وأين تنتهي حرياتهم، في معرض الحرية المسؤولة، التي تضفي على عملهم مهنية عالية باعتبارهم السلطة الرابعة، فالكلمة قد توقظ الفتن وتذكي في النفوس الحقد والكراهية وتغرس بين الشعوب والأمم بذور الشك وتهدم بناء سنين طويلة جراء خبر أو تصريح تحمله وسائل الإعلام؛ وقد قال أحدهم "إن الحرب مبدؤها الكلام".

ومع استمرار هاجس الأمن الوطني كتحدٍ لكثير من الدول والشعوب، تأتي العولمة كمؤثر آني ومستقبلي يستحوذ على اهتمام الحكومات والرأي العام والأفراد بالرغم من غموضها الذي يخفي وراءه الاعتقاد بأن تطبيقها قد يخلق حضارة عالمية جديدة، تكون نسخة متجانسة وخالية من الشوائب عن الحياة البشرية، إذ تشير المعطيات الماثلة في الساحة الدولية المعاصرة، إلى أن الصراع خلال الألفية الثالثة هو صراع حضاري أهدافه منظومة القيم والمثل والعقائد، وبالتالي استهداف الموروث الاستراتيجي للأمة أكثر مما هو صراع اقتصادي على المنافع المادية[1]. الدليل على ما سبق هو أن الدول لم تعد قادرة على التحكم فيما تصنعه وما تشتريه، وأنه ولأول مرة في تاريخ البشرية أضحى كل شيء يمكن أن يصنع في أي مكان، ويباع في كل مكان آخر في ضوء أن الحكومات والدول الآن لا يمكنها إغلاق حدودها لمواجهة الأمراض المعدية، أو المخدرات أو الإرهاب أو الثقافات الآتية عبر وسائل الإعلام من الفضاء ومن الاتجاهات كافة حيث امتدت مفاهيم العولمة لتطال ثقافات الشعوب وموروثها الذي يشكل هويتها بكل مقوماتها.

الفصل الأول
العلاقة بين الأمن والإعلام

إن الصراع حول منظومة القيم يتطلب الالتفات أولاً إلى مسألة الأمن الفكري لارتباطه بعوامل ومتغيرات كثيرة قد يصعب السيطرة عليها والإعلام أحد أهم هذه المتغيرات لأنه يعتبر السلاح الأقوى في معركة الأفكار لكسب الرأي العام. ويُعرف الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه[2].

المبحث الأول
تطور العلاقة بين الأمن والإعلام

تقف عوامل ومحددات موضوعية كثيرة خلف التداخل بين الأمن بكل مستوياته والإعلام سواء بنمطه التقليدي أو بوسائطه الحديثة، ولفهم طبيعة هذا التداخل وتطوره، لا بد في البدء من التعريف بمفهوم الأمن وبالإعلامَين التقليدي والبديل أو (الافتراضي).

أولاً: مفهوم الأمن

تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم الأمن عبر التاريخ، فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة" من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

بالنسبة لروبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأميركي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين،

(١) أمانج عثمان علي، العولمة الثقافية والإعلامية وتداعياتها على حقوق الإنسان –حق الهوية والانتماء أنموذجًا، جامعة جيهان أربيل، إقليم كوردستان، العراق، ٢٠١٨.

(٢) سفران بن سفر المقاطي، الأمن الفكري والإعلام: الأبعاد الإستراتيجية، Al Jazirah NewsPaper Tuesday 26/05/2009 G Issue 13389

فإن "الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

وفيما غاب أي تعريف رسمي عربي جامع للأمن، عرّفت الأمم المتحدة المفهوم بما يلي: "الأمن من حيث المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدماً نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها"(٣).

ولعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: ".. فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمّنهم من خوف". من هنا فإن الأمن هو ضد الخوف، والخوف هو بالمفهوم الحديث التهديد الشامل سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الداخلي منه والخارجي. في ضوء ذلك اعتمدت مراكز الأبحاث الأمنية والاستراتيجية مفهوم **الأمن الشامل** المتصل بمختلف وجوه حياة المجتمع.

ثانيًا: تعريف الإعلام التقليدي

الإعلام في نظر أصحاب التخصص هو عملية النشر وتقديم المعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة، والأخبار الصادقة والموضوعات الدقيقة والوقائع المحددة، والأفكار المنطقية والآراء الراجحة للجماهير، مع ذكر مصادرها خدمةً للصالح العام. ويقوم على مخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية وعلى المناقشة والحوار والإقناع بأمانة وموضوعية.

هذا التعريف الذي يعكس صورةً مثاليةً للإعلام تنازعته نظريتان، نظرية (السلطة) التي أخذت بها وأعادت إنتاجها الأنظمة الاشتراكية والشمولية، ونظرية (الحرية) في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية التي تعكس مبادىء الديمقراطية والحرية، غير أن أميركا لم تلبث أن طورت نظرية الحرية بتحديد الإعلام ووضع القيود عليه من خلال مجموعة من المبادئ، فجعلته خاضعًا للمساءلة من قبل الحكومة والشعب في حال تجاوز هذه المبادىء، ومن هنا أطلق على هذه النظرية الإعلامية نظرية (المسؤولية الاجتماعية).

ثالثًا: تعريف الإعلام الافتراضي (البديل)

تقاطعت بعض التعريفات التي تناولت وسائل الإعلام "الافتراضية"، عند ثلاث خصائص تميزها عن الإعلام التقليدي: تنظيمها، إنتاجها، وطريقة نشرها للمحتوى. فيما ميّزها البعض الآخر "بالتنظيم الجماعي التشاركي والبنى الأفقية والتمويل غير التجاري"(٤).

إن الصفة الأولى للإعلام الافتراضي هي الاستقلالية، أما الثانية فالجرأة، إذ يتجاوز سيطرة المؤسسة الإعلامية التقليدية المحكومة بدرجة عالية من الهيمنة السياسية والاقتصادية، وهو بذلك يقترب أكثر من إعلام المدوّنات أو إعلام مواقع التواصل الاجتماعي مع احتفاظه بميزاته الخاصة(٥).

---

(٣) خليل حسين، محاضرة بعنوان "مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية. السنة الأولى دبلوم قانون- دولي. بيروت ٢٠٠٨.

(٤) Towards a Critical Theory of Alternative Media, ResearchGate 2010 Marisol Sandoval & Christian Fuchs/

(٥) مؤسسة "مهارات"، الإعلام البديل، إعداد المنهجية والدراسة جورج صدقة وطوني مخايل، فريق البحث الصحافيان حسين الشريف وحسان شعبان، فريق الرصد: بلال ياسين ولورا رحال، ٢٠٢١، ص ٤.

إذاً، العلاقة بين كل من الأمن والإعلام هي علاقة ارتباطية، فالإعلام بوسائله التقليدية المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، كان وما يزال يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات، كما أنه، بما يمثل من أدوات اتصال مع الجمهور، يشكل أداة جوهرية في التوعية حيال عواقب الجريمة ومخاطرها سواء من خلال التغطية الدقيقة لتداعيات الجريمة أو من خلال الأعمال "الدرامية" الراقية التي تحمل رسائل تثقيف وتوعية.

إن الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية وغيرها يحكمها جميعًا شرط واحد مشترك، ألا وهو الأمن، هذا الأمر فرض على السلطات الأمنية التفتيش عن أساليب للتعامل مع كل الاحتمالات لحماية تلك الأنشطة فكان أحد أبرز هذه الأساليب هو التعاون مع الإعلام للوصول إلى الهدف.

وبما أن رسالة الإعلام المعاصر قائمة على التفاعل مع الناس وهمومها، وبما أن هذا التفاعل أوجد ترابطًا متينًا بين المجتمع بكل فئاته وبين الإعلام، فكان لزاماً على السلطات الأمنية اللجوء إلى الإعلام كأحد أهم دروب الوصول إلى الناس لخلق ذهنية عامة أمنية متسقة مع استراتيجية الأمن والاستقرار ومصلحة الدولة العليا، إذ لا بد للوصول إلى هذه الذهنية من خلق مساحة من الثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية عبر إقناعه بأنها تعمل لصالحه ولا بد من بناء شراكة مجتمعية تؤمن برسالة الأمن ومتطلباته.

ومع مطلع الألفية الثالثة أدخلت ثورة تكنولوجيا المعلومات بعداً جديداً على هذه العلاقة، فقد أدى ما يعرف بـ "طريق المعلومات فائق السرعة informations super highway" إلى إذابة الفوارق بين الاتصال والتواصل[٦]، بمعنى أنه لم يعد بالإمكان الفصل بين وسائل الإعلام التقليدي وبين تقنيات الكومبيوتر والاتصال الرقمي عبر (الإنترنت) والقدرة على مواءمة هذه الوسائل لتحقيق التفاعل المبهر، فقد تراجع الاتصال التزامني الجامد وحل مكانه الاتصال اللاتزامني الأكثر تأثيراً في حياة البشر[٧].

المبحث الثاني
أثر وسائل التواصل الاجتماعي في وسائل الإعلام والرأي العام والأمن الداخلي

ثمة من يقول إن "قدرة الإعلام في العالم تتساوى مع القوة العسكرية". فبتنا نرى اليوم قوة تأثير وسائل الإعلام "الافتراضي" أو البديل، التي باتت تشكل أحياناً مصدراً مهماً للمعلومات، بالنسبة للمُتلقّين بشكل غير مباشر، إذ إن أغلب وسائل الإعلام التقليدية أصبحت تستمد معلوماتها وبياناتها من تلك الوسائل الافتراضية.

لقد أثر الدور الفعال لتلك الوسائل والمواقع في بعض الأزمات والأحداث المهمة في ازدياد شعبيتها، وفرضت نفسها منصةً أساسية لمتابعة تفاصيل الأحداث لحظةً بلحظة. وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تغيير شيء في الواقع السياسي في كل من مصر وتونس مثلًا، فهي بقيت في لبنان، وبالرغم من دخولها المبكر إلى (بلد الحريات) وفي ضوء تجربة "انتفاضة" ١٧ تشرين الأول

(٦) بيل غيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت طريق المستقبل، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة ٢٣١- ١٩٩٨، ص ٩.
(٧) الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد: مج ٢٤، ع ٢٧٠، ٢٠٠٥.

٢٠١٩، عاجزةً عن تحريك تظاهرة واحدة مؤثرة تُوحِد الشارع اللبناني، المنقسم سياسياً ومذهبياً، وتطالب بإنهاء هذا الانقسام وبالاهتمام بتحقيق تطلعات اللبنانيين، أو بالحد الأدنى توحد الشارع بوجه الفساد السياسي والإداري، بالرغم من الانهيار الاقتصادي والسياسي والأخلاقي الذي هدد بسقوط الكيان برمّته.

إذاً، إن إتكال الشباب على العالم الافتراضي "Virtual Community" النابع من حقهم في حرية التعبير عن قضاياهم، أخذ مداياته الأرحب ومكنهم من تجاوز كل حواجز الماضي وإيصال أحلامهم الى مراحل بالغة الأهمية[٨]، لكن ثمة نقاط ضعف حالت بين تلك الأحلام وبين ترجمتها في الواقع، إذ عندما جاء وقت الحصاد وجد الشباب الافتراضي نفسه لا يشكل رقمًا حقيقيًا في العالم الواقعي على الأرض، فقد كان "يلعب لعبة الإعلام" المأخوذة بقوة شبكة الاتصال والتواصل الاجتماعي التي انتشر عليها وأثر فيها، لكن تبين أنها لا تتعدى اللعبة الإعلامية التي لا تأثير لها بعد خطوة تعبئة الشارع وتحريكه، إذ لم تبلغ التغيير المنشود.

أما الجانب المظلم لتلك التقنيات، فقد عالجته مجلة "يال غلوبال أون لاين Yale Global Online Magazine " في دراسة أجرتها بالتعاون مع معهد الولايات المتحدة الأميركية للسلام عام ٢٠٠٤، حول استخدام الإرهابيين للإنترنت في زمن العولمة، واختصرته بعبارة مقلقة تقول: "إن الإرهابي الذي يمتلك طبق أقمار اصطناعية وموقعًا تفاعليًا على الإنترنت قادرٌ على صنع الجحيم".

وقد تبين لاحقاً أن مئات مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تخدم الإرهابيين بطرق مختلفة ومن خلالها يتم تجنيد المناصرين وجمع الأموال وإطلاق حملات الدعاية وخلاف ذلك[٩]، وصولاً إلى ظاهرة توريد الانتحاريين كما شاهدنا في العراق وفي سوريا وكذلك في لبنان، وبث لقطات الفيديو التي تصور مشاهد قطع الرؤوس التي يستخدمها الإرهابيون أيضاً كأدوات للتجنيد، إذ بوجود هذه المواقع لا يحتاج هؤلاء إلى وسائل إعلام تقليدية عربية أو غربية للبث، بل هم بإمكانهم بثها إلى حواسيب شخصية مباشرة ولا تحتاج إلى الكثير من الإمكانيات للوصول إلى هذا الهدف. وهنا لا بد من سوق مثل فاقع حول هذه الواقعة وهو انتشار تنظيم "القاعدة"، ولاحقاً تنظيم "داعش".. إلخ، حول العالم بواسطة وسائل الإنترنت ومتفرعاتها وفي ضوء "تسطيح العالم"[١٠]. فحين تتسرب الأفكار المتطرفة والهدامة والفاسدة ثم تتموضع وتستغلها أيدٍ معينة لها غايات تهديمية فإن الفكرة تتحول إلى قنبلة، ويمكن أن توصل للتطرف والخراب.

وقد شرحها البعض بطريقة حسابية بسيطة كالتالي: "فكرة متطرفة + نبذ اجتماعي+ مشاكل اقتصادية + فراغ قيمي وثقافي+ سلاح أو قنبلة + منظمة متطرفة أو دافع متطرف فردي = تفجير للذات أو تفخيخ وقتل وذبح، وأيضاً = إمكانية أن تجتمع الأفكار الهدامة فتجمع من يتبناها ويقع التموضع وحينها يتحول إلى تنظيم وقد يصل للحرب"[١١].

لذا بات لزاماً على السلطات الأمنية ليس

(٨) شمخي جبر، الشباب وصناعة لحظة التغيير، "شبكة النبأ" https://annabaa.org/arabic/referenceshirazi.

(٩) كيفية مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الإجتماعي، صحيفة أصداء الخليج الإلكترونية، ٢٠١٨.

(١٠) توماس فريدمان "العالم مسطح – the world is flat" تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٤، ص١١.

(١١) مازن الشريف: تأملات مواطن عربي في مفهوم الأمن الشامل، تونس ٢٠١٣.

فقط معالجة آثار التهديد بعد تنفيذه، وإنما الاضطلاع بدور توعوي وإرشادي من خلال حملات تشمل المدارس والجامعات مروراً بالمصرفيين والاقتصاديين وقطاعات الدولة برمتها لتجنب الوقوع في براثن شبكات القرصنة والاحتيال ونشر الفوضى.

الفصل الثاني
الأمن الإعلامي كمدخل للأمن الوطني

بعدما بات واضحًا مدى التأثر والتأثير ما بين الإعلام والأمن، فإن المسؤولية تقضي بتطوير الرؤى والسياسات الآيلة لتحقيق الأمن الإعلامي، وأمام هذا الكم الهائل من المعلومات التي وضعتها تقنيات الإعلام والاتصال بين أيدي الناس، لم يسبق أن حصل مثيلها في تاريخ البشرية، بات من الملحّ السعي أيضاً لتوفير أمن المعلومات سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى العالم.

المبحث الأول
التوازن بين الشفافية والأمن
في مجال نشر المعلومات

قد تؤثر المعلومات المتحيزة على الرأي العام فتجبره على اتخاذ مواقف من شأنها أن تضر بالأمن الوطني والأمن العام، فالتوازن بين الشفافية والأمن في مجال نشر المعلومات عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ضروري جداً خاصة مع الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والتي جعلت المعلومة تصل إلى الجميع وبوقت قياسي[١٢]، إذ في السنوات الأخيرة تحولت مواقع الشبكات الاجتماعية إلى مصدر أساسي للمعلومات، ولجأ "المواطن الإعلامي" إلى تصوير الأحداث بواسطة هاتفه المحمول أو "كاميرته"، ومن ثم عرض أشرطة الفيديو عبر الشبكات الاجتماعية، حتى باتت مؤسسات إعلامية كبرى (كما ذكرنا) تستقي أخبارها من تلك الشبكات.

ويتجلى التوازن بين الشفافية والأمن بتوفر عدة معايير من بينها:

- المصداقية التي تفرض العمل على إقامة بناء قيَمي أخلاقي لوسائل الإعلام، مع ضرورة وضع معايير مهنية للمدونات الإعلامية، والاتفاق على معايير مهنية وسياسات تحريرية لتحقيق المصداقية، ووضع آليات جديدة لمعالجة مسائل المصداقية والمعايير المهنية في الفضاء الإلكتروني.
- قيام منظومة "أمن المعلومات" للتدقيق في صحة كل معلومة، خصوصًا تلك التي يتيحها التفاعل على الإنترنت، وللحفاظ على سلامة قاعدة المعلومات المتوفرة ودقتها، وعدم الاكتفاء باستقاء المعلومات من الإنترنت لأنه قد يخلق "مستهلكين خاضعين للتضليل".
- المهنية التي تقتضي التعامل مع الخبر المستند إلى مصدر موثوق وله مصداقية عالية، ونقل رأي شخص له علاقة بالحدث أكان موالياً أم معارضًا شرط الاستماع إلى رأي الطرف الآخر، وهذا الأمر يساعد أيضًا على حماية المؤسسة الإعلامية وإبعاد تهمة التحيّز عنها.
- التنبه إلى حالات التسرب، فالبيئة التنافسية القائمة بين وسائل الإعلام تساعد على تسريب بعض المعلومات التي تضر بالمفهوم المهني للإعلام والذي يوجب التقصي والتحقق من قبل العاملين في الحقل الإعلامي الإخباري.
- وضع أطر قانونية وتقنية متسقة لمواكبة مجريات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

(١٢) ندين البلعة خيرالله، بين الشفافية والسبق الإعلامي الهواء مفتوح والقلق أيضًا، مجلة الجيش، العدد ٤١٤، ٢٠١٩.

تسمح بكبح الارتكابات والجرائم الإلكترونية من خلال كشف مورّد المعلومة أو الجريمة أوالمسؤول عنها، كما هو الحال في بعض الدول مثل أميركا والبرازيل والصين وتركيا، حيث تبرر هذه الحكومات بأن القيود والقوانين ضرورية من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

إلا أن إشكاليات عديدة تحول دون تطبيق هذه القواعد لتحقيق التوازن ما بين الشفافية والأمن كإشكالية الإفصاح والسرية وإشكالية الأمن والحرية، أي الحرية المسؤولة.

ولكن أكثر ما يدعو إلى القلق لا سيما لدى السلطات الأمنية والقضائية على السواء، هو الجريمة "الافتراضية" وغموض المسؤولية[١٣]، سواء الجريمة التي تستهدف أجهزة الكمبيوتر باستخدام فيروسات أو برمجيات خبيثة أو التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر لارتكاب جرائم أخرى. وبما أن غالبية الجرائم السيبرانية تستهدف الشركات وعالم الأعمال، فقد زادت تكلفة هذه الجرائم في عام ٢٠٢٢ عن ٨,٤ تريليون دولار، ويتوقع الخبراء أن هذا الرقم سيصل إلى ٢٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٦، أي بزيادة تقارب ١٢٠٪[١٤].

إزاء هذه التحديات، لا تزال التشريعات في كثير من بلدان العالم وتحديداً في الأقطار العربية بحاجة لجهود كبيرة للّحاق بتعقيدات وإشكالات "العالم الإفتراضي"، وفي ضوء المتابعة لأعمال السلطات التشريعية في غير بلد عربي يتبين أن المشرع يقف حائراً متهيّباً سن قواعد قانونية ثابتة تحكم جوانب عالم متحرك افتراضي سريع التطور متفلت من الضوابط، فيما يرجع رجل القانون، قاضياً كان أم محاماً، للتفتيش في "دفاتر الغرب" المصدِّر للتكنولوجيا علّه يقع على قاعدة أو سابقة قانونية تساعده في فض نزاع إلكتروني أو الفصل في جريمة كان مسرحها أحد مواقع التواصل الاجتماعي.

مع ملاحظة أن المسؤولية الجنائية في جرائم الإعلام الجديد قد يتشارك فيها المتلقي مع المورّد، لأن الأول بإمكانه إرسال المعلومات أيضًا فلا يقتصر دوره على مجرد تلقيها، وهو ما يعرف بـ "المتلقي الإيجابي"، بخلاف المتلقي في وسائل الإعلام التقليدي "المتلقي السلبي"، الذي لا يترتب عليه مسؤولية جنائية نتيجة استخدامه وسيلة الإعلام التقليدية، بحسب القوانين الناظمة للقطاع.

كما أن من مميزات الجريمة الإلكترونية أنها متعدية الحدود أو جريمة عابرة للدول والقارات، وصعبة الاكتشاف إذ غالباً ما يتم اكتشاف هذه الجرائم عن طريق الصدفة، وإذا ما اكتشفت جريمة تظهر صعوبة في إثباتها نظراً لاختلاف طبيعتها وبيئتها وسهولة محو الأدلة عليها[١٥].

المبحث الثاني: تنظيم الإعلام البديل لتحقيق الأمن الشامل

رأينا أن أحد أهم أسباب التحول إلى الإعلام البديل، الحرية المطلقة التي تكفلها الإنترنت اليوم رغم المحاولات اليائسة لتقييدها، إذ لم يجد المواطن بديلًا إلا الإنترنت والشبكات الاجتماعية لنقل قضاياه والبحث عن المعلومات التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي من قلب الحدث بالصوت والصورة، والتي عجز الإعلام التقليدي عن نشرها، إما بسبب الرقابة

(١٣) Crime in virtual worlds: The limits of criminal law, Taylor& Francis Online 2010. Audrey Guinchard,

(١٤) مات آليغرين، إحصائيات وحقائق واتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٣، https://www.websiterating.com.

(١٥) الجريمة الإلكترونية، موسوعة حماة الحق، الأردن ٢٠٢٠.

التي تحظر أحيانًا صدور بعض وسائل الإعلام التقليدي، أو بسبب الأفضلية التي توفرها الإنترنت لهذا النوع من الإعلام(١٦). كما أن عدم حيادية الإعلام التقليدي دفع أيضًا إلى هذا التوجه نحو استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، التي ساهمت في صناعة ثورات "الربيع العربي".

الإعلام إذًا سلاح ذو حدين، فإذا ما أحسن استخدامُه، سوف يؤدي إلى الحماية من الانحراف والمساعدة في تشكيل السلوك الإيجابي، وتقويم السلوك وتوجيهه إلى الوجهة الصحيحة، أما في حالة إساءة استخدامه فإن المادة الإعلامية تصبح درساً في الإجرام وتشكل في حد ذاتها عاملاً من عوامل الانحراف. لذلك لا بد من اعتماد الأسس التالية لنجاح مهمة الإعلام في تحقيق مفهوم الأمن الشامل ومنها:

- مُراعاة التعامُل مع المؤسسات الإعلامية من مُنطلق أنها تُمثل السلطة الرابعة في الدولة.
- أن يؤدي الإعلام دوراً استراتيجياً في التنمية المُستدامة، على قاعدة المصداقية والشفافية.
- تفعيل دور الإعلام في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع.
- تنمية الدور الاستراتيجي للإعلام الاقتصادي في التنمية الشاملة، بالإضافة إلى التعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية.
- الجمع بين الأصالة والمُعاصرة (للحفاظ على الهوية العربية)، ومُواكبة التطور التكنولوجي.
- التزام المهنية والشعور بالمسؤولية من قِبَل العاملين بمجال الإعلام.
- عدم تداوُل أية معلومات أو بيانات أمنية أو عسكرية أو اقتصادية، دون التأكد من صحتها.

غير أن التهديد الأساسي في هذه الشبكات يكمن في أنه من الصعب جدًا السيطرة على ما يُنشر فيها مهما كانت الوسائل المستخدمة، وأيضًا في تكوين شبكات التواصل الاجتماعي للرأي العام. ولا بد من الإضاءة على اثنتين من التجارب العربية في تنظيم هذا القطاع.

١- ففي مصر مثلاً صدرت توصية برلمانية بضرورة تنظيم مزاولة نشاط النشر الإلكتروني، وحماية المجتمع من الممارسات الخاطئة، وبيان حقوق وواجبات العاملين في النشر الإلكتروني، فضلاً عن حفظ حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية للأشخاص بالإضافة إلى حفظ حق المجتمع في الدعوى لدى الجهات المختصة.

وتنص المادة ٧٠ من الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤ على "حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريين من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، عامة أو خاصة، حق ملكية وإصدار الصحف وإنشاء وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي، وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذى ينظمه القانون"(١٧). هذه المادة الدستورية فتحت الطريق أمام سن قانون منظم للقطاع.

٢- في لبنان وحتى تاريخه، جرت محاولات لقوننة المواقع والمنتديات الإلكترونية على قاعدة الحرية المطلقة إن لجهة الإنشاء أو لجهة النشر، مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية والأدبية، وقد لحظ اقتراح قانون الإعلام في باب تنظيم

(١٦) عادل عامر، أثر الإعلام في استراتيجية الأمن القومي، موقع دنيا الوطن المصري، تاريخ الزيارة ١٥-٤-٢٠٢٣.
(١٧) محمد عواد، المحكمة الدستورية المصرية: حق إصدار الصحف مكفول للجميع، المفكرة القانونية، ٢٠١٧.

الإعلام الإلكتروني والرسائل الرقمية، وجوب تعيين مسؤول جزائي عن جرائم النشر في كل موقع لدى إنشائه، في محاولة لتفادي ضياع المسؤولية حين وقوع المخالفة أو الجريمة.

وعلى مستوى ملاحقة الجريمة الرقمية أنشىء مكتب خاص ضمن وحدات قوى الأمن الداخلي سُمّي "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية" لملاحقة مرتكبي هذا النوع من "وقد أثار هذا المكتب جدلاً حول قانونية إنشائه وطبيعة مهامه، لا سيما إثر إستدعائه عدداً من الصحافيين والناشطين للتحقيق في قضايا عدة، مستنداً إلى تعميم صادر عن النيابة العامة التمييزية، بالرغم مما قضت به محكمة المطبوعات عام ٢٠١١ بأنها الجهة الصالحة للنظر في قضايا جرائم النشر على المواقع الإلكترونية"[١٨]، وبالتالي تطبيق قانون المطبوعات على هذه الأفعال لا قانون العقوبات.

ولا بد هنا من التنويه بدور "**الإعلام الأمني**" الذي يضطلع بمهام محورية أبرزها الوصول إلى نقطة التوازن الملائمة بين ما يمكن الإفصاح عنه وما يجب حجبه، فما أهمية الإعلام الأمني وما هي محاذيره؟

هو أحد فروع الإعلام حديثة العهد، مهمته الأساسية نشر أخبار تتعلق بالأمن. غير أن دور الإعلام الأمني لم يعد يقتصر على الأخبار والملفات التقليدية بل بات يعتمد عمليات واسعة من التثقيف والإرشاد والتوعية والتعليم، وفق نمط الاتصالات المتبادلة بين ثلاثة قطاعات هي الشرطة والإعلام والجمهور. ويواجه عمل الإعلام الأمني جملة محاذير:

أولًا: الأمن والحرية

أيهما أولوية السلطة، الأمن أم الحرية؟ سؤال يتربص بعقل القيّمين على الأمن، فتعلو أصوات مطالبة بصيانة الحريات، لا سيما الإعلامية منها، مع الحديث عن حريات مسؤولة، لكنّ واقع الأمر وتجارب العديد من البلدان تفيد بأن تطبيق الأمن وحماية مجتمع ما وصون استقرار البلاد من التهديدات وما أكثرها، يتطلب أحياناً تقييداً للحريات مع ما يرافق ذلك من انتقادات واعتراضات لدى الجمهور وهيئات المجتمع المدني التي يزداد دورها يوماً بعد يوم[١٩] وقد شهد مطلع القرن الحالي تقييداً للحريات في إحدى أكبر ديمقراطيات العالم أي الولايات المتحدة الأميركية، بعد أحداث ١١ سبتمبر، وعليه لم يعد الأمر سمة محصورة بالأنظمة الديكتاتورية.

ثانيًا: السرية

إن ما يعرف بالسبق الصحافي لدى الإعلام التقليدي أو حتى الإعلام الجديد، يواجه في الإعلام الأمني عقبة كأداء تتمثل بالطابع السري لمعظم الإجراءات التي تنفذها الأجهزة الأمنية، وعليه فإن الإعلام الأمني لا يملك حرية الإفصاح ساعة يشاء، عن أية عملية أمنية يقتضي نجاح تنفيذها أن تُحاط بالسرية التامة.

ثالثًا: الثقة

لا يمكن لأي جهاز أو جهة مهمتها التواصل مع الناس العمل بدون حد أدنى من الثقة التي تشكل سر قبول الناس لعملية التواصل، وهذا يرتبط إلى حد كبير بأداء الأجهزة الأمنية في مختلف الحقبات مع الجمهور، فإذا كان قائماً على التعسف مثلاً سينعكس ذلك حكمًا على

(١٨) مؤسسة "مهارات"، هل مكتب مكافحة الجرائم الالكترونية قانوني؟ لبنان ٢٠١٤.
(١٩) ديف لاندروف- (كاونتربنتش)، أيهما أهم: الأمن أم الحرية؟ ترجمة عبد الرحمن الحسيني، موقع الغد الإلكتروني، ٢٠١٣.

علاقة الجمهور بوسائل الإعلام الأمني، وترتسم صورته في ضمير الناس على أنه إعلام الأمن القمعي، وتصبح معها مهمة هذا الإعلام كالنحت بالصخر، والعكس صحيح. لذلك لا بد لأي إعلام أمني، من أخذ تلك النقاط بعين الاعتبار في رسم أية استراتيجية ليتمكن من إرساء علاقة إعلامية – أمنية متوازنة مع الجمهور.

الخاتمة

بالرغم من الواقع الأمني القاتم في البلدان العربية إلا أن آفاق الشراكة الإعلامية، بمختلف أجيال الإعلام وأصنافه، مع قضية الأمن العربي ليست في أزمة، بل هناك ما يعد بمستقبل واعد عماده ببساطة الإنسان العربي الذي بات يدرك أهمية توفر شرط الأمن للانطلاق نحو الحداثة بل للمساهمة فيها.

لكن ليس من اليسر بلوغ ذلك المستقبل الواعد، بمعزل عن جملة أفكار ومقترحات خلص إليها هذا البحث، مثلاً:

- تأهيل كوادر إعلامية تتمتع بالمهنية الاحترافية تستطيع مخاطبة الرأي العام.
- العمل على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال وضع استراتيجيات للإعلام الأمني، للاستفادة من خبرات الإعلام الخاص بعيداً من البيروقراطية التي تتحكم بأجهزة الدول العربية عموماً.
- تعزيز دور الإعلام الأمني لتمكينه من بلورة مفهوم "الشرطة المجتمعية" عبر جعل مهمة الحفاظ على الأمن قضية مجتمع لا مهمة سلطة فحسب[٢٠]، وإدخال الإعلام الأمني كاختصاص في مناهج معاهد وكليات الإعلام والأمن العربية.
- إقامة الحكومة الإلكترونية، (E Government) وربما "الحكومة الذكية" (Smart G) كأفضل مشروع للتخلص من البيروقراطية والإجراءات الروتينية، وكأحد أهم الأسباب التي توجب الحماية الجنائية للمعلوماتية.
- استثمار تقنية وسائل التواصل الاجتماعي "ضمن الإطار الذي يعود بالنفع على المجتمع"، إذ اعتبر البعض أن "وسائل التواصل الاجتماعي سلاح إعلامي علينا أن نحرص على توجيهه في المسار الصحيح".
- الاستفادة من تقنيات وسائل التواصل في اعتماد ما يمكن تسميتها بـ"الدبلوماسية العامة" (Public Deplomacy)[٢١] للتواصل مع الجماهير الأجنبية وكسب ثقتها وتأييدها للقضايا الوطنية الأمنية والسياسية.

ختاماً، وفي ظل السرعة الفائقة للتطور التكنولوجي ودخول العالم حقبة "الذكاء الاصطناعي"، قد تبدو بعض الحكومات، لا سيما في منطقتنا، خارج عصرها إذا ما ظلت تلهث خلف تشريعات تقيد التقنيات الذكية، بدل التعامل معها ومواكبتها، فالأجدر بها كسب معركة "الوقت" كشرط أساس لكسب معركتي الإعلام والأمن معًا.

---

(٢٠) Henry Nwankwo, ROLE OF MEDIA AND NATIONAL SECURITY, https://www.academia.edu/34854879

(٢١) Matthew, Wallin, The cheallenges of the Internet and Social Media in Public Diplomacy, American security project, 2013.